الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٣١ من النظام الداخلي، يتشرف النائب بلال عبدالله بتقديم الاستجواب الآتي إلى الحكومة آملاً إحالته إليها للجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام

بيروت في: ٢٠٢٦/١/٢٦

النائب

بلال عبدالله

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم

الموضوع: استجواب الحكومة في موضوع القروض الاسكانية.

لما كانت السياسة الاسكانية عنصر أساسي في الشأن الاجتماعي، خاصة في ما يتعلق بالشباب والعائلات الحديثة، لا سيما اننا قادمون على نفاذ قانون الإيجارات السكنية.

ولما كانت الحكومة قد عمدت، سابقاً وحالياً، الى استجلاب قروض عبر مجلس الانماء والاعمار، الى مصرف الإسكان، وهو مصرف مملوك من القطاع الخاص بنسبة ثمانين بالمئة (٨٠٪)، ولا قرار جدي للحكومة في هذا المصرف.

ولما كان المصرف المذكور يعمل بمعايير لا تتجاوب مع حاجات الفئات المحدودة الدخل، بل ان القروض، وعلى قلتها، تقتصر على العائلات المتوسطة والغنية.

ولما كان من المستغرب كيف ان الحكومة تهمل المؤسسة العامة للاسكان، وهي المؤسسة العامة المعنية برسم سياسة اسكانية تحاكي حاجات المواطنين محدودي الدخل، خاصة في ظل الازمة الاقتصادية الخانقة.

عليه نطلب من الحكومة عن طريق هذا الاستجواب توضيح:

١- لماذا لا تضع الحكومة، وأجهزتها المعنية، سياسة اسكانية وطنية تحاكي وتعالج الأوضاع الاسكانية لمحدودي الدخل؟

٢- لماذا لا يتم رفد المؤسسة العامة للاسكان بالامكانات المطلوبة، ولماذا لا يتم تخصيص القروض الموجهة للاسكان حصراً بها؟

٣- ما سبب غياب أي رقابة على الآلية والمعايير المعتمدة في القروض الاسكانية من قبل مصرف الإسكان.

٤- توضيح موقفها من السياسة الاسكانية وسبب حجب القروض والمساعدات عن المؤسسة العامة للاسكان.

مع انتظار جوابكم لنبني على الشيء مقتضاه، تفضلوا بقبول الاحترام.

بيروت في: ٢٠٢٦/١/٢٦

النائب

بلال عبدالله